حزب الشورى والاستقلال في المغرب الأقصى 1946 – 1956 نموذج للدور التحرري للنخبة في المغرب العربي

د/ حواس محمد

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

مدخل :

أسس الزعيم الوطني المغربي محمد حسن الوزاني (1910–1978) حزب الشورى والاستقلال في جويلية 1946. و كان أحد الأطراف الفاعلة في الحركة الوطنية المغربية، و في مرحلتها التحررية على وجه الخصوص. و سجل حضورا مؤثرا في الخريطة السياسية المغربية المعاصرة و تجاوزت قاعدة مطالبه المجال التحرري البحت بالسعي للتخلص من بنود اتفاقية الحماية لسنة 1912 واسترجاع السيادة الوطنية. فبالإضافة إلى مطالبه التي كانت تسعى للتخلص من نظام الحماية،فإن هذا الحزب طرح إشكالية العلاقة بين المجتمع المغربي و المؤسسات السياسية للدولة المغربية خلال فترة نظام الحماية،و حتى فيما بعدها .وتجلى ذلك في دعوته المتواصلة لحل مشكلة السلطة السياسية،من خلال تركيزه الكبير على المسألة الدستورية كمرجعية سياسية وقانونية تضمنت كل مقومات المجتمع المغربي الجديد الذي أراده الحزب أن يكون مجتمعا تتجلى فيه مظاهر الحداثة بكل أبعادها [1].

لقد كان هناك شبه إجماع في الدراسات التي تناولت تاريخ المغرب في الفترة المعاصرة على أن فترة الحماية الممتدة بين سنتي1912 و1956 كانت قليلة التأثير على المؤسسات السياسية لدولة العلويين الأشراف لأن هذه الأخيرة استرجعت بعد الاستقلال كل أشكال ممارستها السياسية التقليدية، وبالتالي فإن مرحلة الحماية كانت بين قوسين كما جاء ذلك في العديد من الدراسات [2]. ولكن دراسات أخرى كذلك اعتبرت أن حزب الشورى والاستقلال منذ تأسيسه سنة 1946،الذي يعتبر امتدادا لـ"الحركة القومية"التي أسسها محمد حسن الوزاني سنة1937 [3]، قام بممارسة سياسية اختلفت عما قامت به الأحزاب المغربية الأخرى بما فيها التي رفعت شعار التجديد و لكنها في حقيقتها كانت محافظة، و ذلك إلى غاية الاستقلال سنة 1956. فإذا كانت هذه القوى قد تمسكت برموز التوازن الاجتماعي التقليدي، وعلى رأسها الدور المقدس للمؤسسة السلطانية(القصر) [4].فإن المشروع السياسي الشوري سواء في مرحلة التحرر من نظام الحماية الفرنسي، أو فيما بعدها في سياق بناء الدولة المغربية العصرية ، سعى لتحقيق هدفين في آن واحد، فمن جهة استرجاع السيادة الوطنية التي رهنتها بنود معاهدة فاس في 30مارس1912،و من جهة أخرى طرح رؤية تجديدية لبناء دولة مغربية عصرية من أهم مظاهرها تحديث المؤسسات السياسية للدولة العلوية الشريفة التي تأسست في سنة 1666 م . و من أهم

مواصفات هذه العصرنة تبني النظام الملكي الدستوري بصورة لا تختلف كثيرا عن النموذج الإنكليزي. و من أهم نتائج ذلك تحول السلطان العلوي الشريف (الملك ابتداء من سنة 1957) إلى سلطة رمزية. و يكون فيه للنخبة دور ريادي بقيادة المجتمع المغربي سياسيا واجتماعيا و ثقافيا [5] .

لقد كلفه موقفه من تحرير المغرب و عصرنته سلطة و مجتمعا قمعا من طرف نظام الحماية في العديد من المرات، و معاداة ومضايقة من طرف الوطنية المغربية الغالبة شعبيا،والمؤثرة تعبويا .و محل تهميش من طرف المؤسسة الملكية منذ الأيام الأولى لاستقلال المغرب. ثم محاولة تصفيته وإقصائه من الساحة السياسية المغربية من طرف مشروع الحزب الواحد في المغرب [6].و إذا كان بالإمكان تفسير موقف نظام الحماية من هذا المشروع برغبته الوقوف أمام أية محاولة للنهوض بالمجتمعات المستعمرة(بفتح الميم)،حتى و إن كان ذلك بمضمون حضاري غربي، فإن ما عرفه الشوريون في الأيام الأولى لاستقلال المغرب من قمع و قهر شكل نقطة سوداء في تاريخ المغرب المعاصر خاصة و أنه كان على أبواب دخوله في مرحلة التحرر من نظام الحماية و بداية ممارسة السيادة [7].

من جهة أخرى طرح هذا الحزب "النخبوي" من حيث مكانته في الدراسات التاريخية و السياسية إشكالية لطالما تميزت بها الدراسات التاريخية للحركات التحررية العربية بصورة عامة من بينها

المغاربية ،والمتمثلة في ممارسة "الإقصاء الأكاديمي" لعدد من الحركات الوطنية النخبوية التي ساهمت في المسار التحرري لأوطانها و شعوبها، و ليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه الظاهرة مشتركة بين الدول العربية بما فيها المغاربية، فاقترن الاستقلال في المغرب الأقصى بحزب الاستقلال، و أهمل حزب الشورى والاستقلال و حركات أخرى. و بغض النظر عن الأهداف الحقيقية لهذا التهميش والإقصاء فإن ذلك يعتبر من أوجه المساس بالذاكرة الجماعية للأمم و الشعوب. وإهمال لتيارات وطنية كان لها رؤيتها التحررية والبنائية على حد السواء. و يبدو أن هذا المشروع هو الذي كانت سببا رئيسيا في تهميشها و تجاهلها و تعرضها لمختلف أشكال الاضطهاد السياسي. لقد أصبح حزب الشورى والاستقلال(الذي تحول إلى حزب الدستور الديمقراطي في مطلع سنة1960)من أهم ضحايا المغرب المستقل بتعرضه للعنف السياسي، و تحول الشوريون إلى هدف للاضطهاد النفسي و مظهر من مظاهر" التعذيب الحزبي" [8].

جذور حزب الشورى و الاستقلال:

تعود جذور حزب الشورى و الاستقلال إلى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات عندما عرفت المقاومة المغربية نقلة نوعية في وسائلها بظهور المقاومة السياسية كشكل جديد من أشكال تعبير المغاربة عن رفضهم لنظام الحماية، و في جغرافيتها بانتقال مظاهر

هذا الرفض الجديد من البادية و الجبال و الصحراء إلى المدن وقد كان لهذا التغيير المعياري عوامل تبلورت وانسجمت و تناغمت فيما بينها وأدت إلى ميلاد "المغرب الجديد" الذي حل محل "المغرب المريض" الذي سقط فريسة الاستعمار نظرا لكثرة عيوبه وتناقضاته [9].

لقد شارك مجموعة من زعماء حزب الشورى و الاستقلال و على رأسهم محمد حسن الوزاني في هذه النقلة الجذرية و ساهموا في تأسيس الحركات السرية و المدارس التعليمية الحرة،و برزوا بشكل واضح أثناء حركة الاحتجاج ضد الظهير البربري الذي صدر في 16 ماي 1930 [10].و تواجدوا في كل المحطات التأسيسية للحركة الوطنية المغربية. فقد كانوا من زعماء "كتلة العمل المغربية"التي تأسست سنة 1934 وقدمت لائحة سياسية تعرف بـ"دفتر مطالب الشعب المغربي" [11].كما كانوا ضمن الوطنيين الذين قدموا لائحة"المطالب المستعجلة" سنة 1936" [12].و كانوا من المؤسسين والمنشطين الأساسيين للحركة الصحفية التي تلت الاحتجاج على الظهير البربري من خلال تواجد أقلامهم بكثافة في عدد الجرائد و على راسها الجريدتين الناطقتين بالفرنسية اللتان كان لهما دورا كبيرا في التعبير عن مطالب الحركة الوطنية المغربية، الأولى عنوانها "مغرب *Maghreb*" و الصادرة في باريس في جويلية 1932 [13].و كان من ورائها الاشتراكي الفرنسي "روبير جان لونغي" *Robert*

"Jean Longuet" [14].و الثانية "عمل الشعب *L'action du peuple*" التي صدرت بمدينة فاس في أوت1933 [15].

و في سنة 1937 أسس هؤلاء "الحركة القومية" بعد التصدع الهيكلي الذي عرفته "كتلة العمل المغربية"في نهاية 1936 و مطلع 1937 [16].كما واصلوا تواجدهم الطلائعي في مختلف المحطات الاحتجاجية ضد ممارسات نظام الحماية، مما كلفهم تشريدا ونفيا [17].وفي 13جانفي1944 ساهموا في الدعوة إلى الاستقلال بتقديمهم لعريضة تضمنت صراحة المطالبة باستقلال المغرب و إلغاء عقد الحماية [18] .

تأسيس حزب الشورى و الاستقلال:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و ضمن السياق التاريخي الذي فرضته هذه الأخيرة، ولمسايرة المستجدات الدولية، قامت باريس بتعديل شكلي لسياستها الاستعمارية العديد من مستعمراتها و من بينها المغرب، بإصدارها لسلسلة من الإجراءات السياسية للتخفيف من هذه السياسة التي كانت جد متشددة في المغرب عشية الحرب العالمية الثانية .فسمحت بعودة النشاط الوطني في المغرب من خلال مجموعة من المظاهر من بينها إطلاق سراح الزعماء السياسيين مثل علال الفاسي و أحمد بلفريج من حزب الاستقلال [19]. و محمد حسن الوزاني من الحركة القومية (الاستقلالية). و قد أدت عودة الوزاني من المنفى سنة 1946 إلى بعث

نشاطه السياسي بمضمون إيديولوجي جديد نظرا للتعديلات الجوهرية التي قام بها خلال تسع سنوات قضاها في المنفى بين الصحراء و جبال الأطلس [20].و أدى ذلك إلى تنظيم حركته الميدانية على أسس جديدة تتماشى و التحولات العالمية و المغربية،و في هذا السياق تم تأسيس"حزب الشورى و الاستقلال" في 29جويلية 1946 متخذا من" ميثاق الاستقلال القومي" برنامجا له .و قد تمثلت محاوره فيما يلي :

- المطالبة باستقلال المغرب،مع ضرورة استرجاع وحدته الترابية المفككة بين الشمال والجنوب بحكم الحماية،وخضوع مدينة طنجة للنظام الدولي منذ مطلع القرن العشرين.
- التمسك بالملكية الدستورية.
- تشكيل حكومة تتمتع بثقة الأمة،و لها حرية التصرف،حتى تستطيع قيادة المغرب إلى تقرير مصيره،و تقوم هذه الحكومة بسياسة إصلاحية للكيان الاجتماعي المغربي من جميع النواحي،مثل تنظيم التعليم القاعدي بجعله مجانيا وإجباريا لصالح جميع المغاربة بدون تمييز بين الذكور والإناث،و تزويد الفلاحين والعمال بنظام اجتماعي واقتصادي لحماية مصالحهم.
- إصدار دستور خاص بالمغرب.و يعتبر هذا البند في تلك الظروف بمثابة ثورة في ثقافة الحركة الوطنية ككل،لأنه حاول إعطاء مضمون للسيادة التي كان يريدها للمغرب وبذلك تميز

عن بقية الأحزاب المغربية، و على رأسها حزب الاستقلال ، الذي كان سباقا للمطالبة بالاستقلال ولكن بدون تبني أي مضمون سياسي واضح له [21]. و بالنسبة للبرنامج الشوري فإن المؤسسة الملكية تقوم بإصدار هذا الدستور المستمد من وثيقة"إعلان حقوق الإنسان والمواطن"التي أصدرتها الثورة الفرنسية سنة1792،ويتخذ من النظام المؤسساتي النيابي الفرنسي نموذجا لبناء المؤسسات السياسية المغربية،وينظم السلطات الثلاث،ويضمن للمغاربة حقوقهم الأساسية المتمثلة في المساواة أمام القانون والحرية الفردية واحترام الممتلكات وحرية الرأي و حرية الاجتماع والجمعيات وحرية الصحافة ومنع الرقابة الوقائية،و يحفظ الإسلام بصفته"دين الشعب المغربي ودولته"،و يرسم اللغة العربية "كلغة قومية ودينية" و يحفظ"حقوق وامتيازات العرش الشريف" في إطار نظام ملكي دستوري" [22].

ولإعطاء مضمون فعلي لهذا الاستقلال جاء في هذه الوثيقة ضرورة"إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية لأنه يتنافى مع روح العصر و يتناقض مع وضعية المغرب المستقل و الحر. و في هذا السياق طالب الحزب تعويض معاهدة الجزيرة لسنة1905بمعاهدة جديدة تضمن سيادة المغرب وتحمي مصالح الأجانب في المجال الاقتصادي والصناعي بشكل خاص،وتحترم أملاكهم.وبالنسبة للوثيقة المرجعية للحزب فإن هذا يعتبر من أعمال الحكومة المغربية التي

تضمن كذلك للأقلية اليهودية نظاما قانونيا خاصا بها مستمدا من القواعد الإسلامية المرتبطة بكيفية التعامل مع"أهل الذمة" لأن الطبيعة الإسلامية والعربية لدولة الأشراف العلويين لا تسمح لهم أكثر من هذه الوضعية [23].

ونص هذا البرنامج الذي يعتبر أول وثيقة مرجعية للحزب على تفضيل التعاون مع فرنسا عن غيرها من الأجانب و هذا في إطار معاهدة تحالف تضمن للمغرب وحدته السياسية ومصالحه الإقليمية والقومية، وتحفظ المصالح المشروعة لفرنسا والأجانب. على أنه كل هذه الإجراءات التي يجب أن تتخذ في جميع الحالات سواء في السلم أو الحرب،حتى لا يكون المغرب محل ضغط مادي أو معنوي. مع ترك باب تعديل هذه المعاهد مفتوحا لما تقتضيه الحوادث و الضرورات بدون أن يحدث على الأساس الذي قامت عليه،وهذا لتوطيد المودة و تنظيم العلاقة بين"المغرب الحر و فرنسا الديمقراطية".وحتى يكون لهذا الاستقلال معنى و وزنا خارجيان جاء في هذا الميثاق ضرورة انخراط المغرب في هيئة الأمم المتحدة بدعم فرنسي قبل تخلصه نهائيا من كل القيود التي تحد من سيادته،و الانضمام إلى جامعة الدول العربية مع ما يقتضيه هذا الانخراط من تضامن و تفاعل مع القضايا العربية [24].

يتبين من خلال قراءة متعمقة لهذا الميثاق أن تأسيس حزب الشورى والاستقلال مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى

تنشيط الحركة الوطنية المغربية الراكدة منذ سنة1937،بالرغم مما حدث في سنة 1944.و بدأت بالنسبة لهذا التيار النخبوي الليبرالي مرحلة جديدة اختلفت عما سبقها من حيث المضمون السياسي،و قد ظهر ذلك في مختلف الأدبيات الشورية التي ستأتي بعد هذا الميثاق لسنة1946.و بشكل واضح في المذكرة التي قدمها الحزب في سنة1947 للإقامة العامة والقصر الشريف.

مذكرة 23 سبتمبر 1947:

تعتبر أهم وثيقة سياسية صدرت عن حزب الشورى و الاستقلال و عرفت باسم "مذكرة 23 سبتمبر1947".ولم تكن هذه المذكرة عملا سياسيا معزولا عما عرفه المغرب منذ نزول الحلفاء في شمال أفريقيا في 08 نوفمبر 1942.و ما ترتب عنه من تفاعلات ظهرت في حوادث الاستقلال في جانفي1944. ثم القطيعة التي قامت بها المؤسسة الملكية مع نظام الحماية من خلال زيارة اخطاب السلطان محمد بن يوسف في مدينة طنجة في 09 أفريل1947 .حيث كان لهذه الأخيرة تأثيرات مباشرة على طبيعة الأحداث التي عرفها المغرب فيما بعد، سواء على المدى القريب أو البعيد. و تضمنت المذكرة تحليلا تاريخيا للأزمة السياسية الحادة التي كان المغرب يعيشها في شكل هضم لحقوق الشعب المغربي،و إهدار لمصالحه،وكبت لحرياته بسبب تصلب الإدارة الفرنسية في موقفها حيال أمانيه المتمثلة في حقه الطبيعي في استرجاع حريته

وسيادته [25].واعتبر الحزب هذا الواقع من الأسباب التي دفعته للقيام بهذه المبادرة،مستغلا في ذلك نهضة الشعب المغربي التي اعتبرها بالضرورة يجب ان تتم تحت رعاية المؤسسة المخزنية [26].

و تم التركيز في هذه المذكرة على وضع دستور يصون ما للعرش من حقوق تاريخية ثابتة،و يعيد للدولة سيادتها وللشعب حريته و حقوقه [27].كما سعى الحزب من خلال هذه المذكرة إلى إقناع الملك بضرورة الدستور انطلاقا من تجارب شعوب أخرى أصيبت بما أصيب به الشعب المغربي من فقدان لسيادته و فقدان لكيانه،فاتخذت من الدستور وسيلة لإصلاح شؤونها الداخلية،واستعادة مكانتها بين الأمم المتمتعة بحريتها واستقلالها [28].ولذلك اعتبر هذه المذكرة وثيقة رسمية للمطالبة بالدستور الذي يعتبر النقطة الجوهرية في المذكرة الشورية. و جاء في المذكرة تذكيرا للسلطات الفرنسية بخلفيات المذكرة،وشرح لمجمل الحلول المستعجلة التي اقترحها الحزب على المدى القريب و البعيد لحل الأزمة السياسية والمعنوية في المغرب. وفي نهايتها توجيه نظر المقيم العام كممثل للحكومة الفرنسية،إلى خطورة الوضع،وأهمية هذه المقترحات العملية كبرنامج سياسي أدنى للمغرب و لفرنسا [29].

و قد جاءت مذكرة23سبتمبر1947مرتبة ترتيبا متدرجا في الطرح والأولوية في المطالب،فكان مدخلها في شكل تقديم لطبيعة العلاقات

المغربية الفرنسية التي وصفت بالقلق والاستياء والتدهور المستمر،نظرا لخيبة أمل الشعب المغربي وعدم ثقته في الإدارة الفرنسية التي حلت محله في تسيير شؤونه،وانتزعت منه سيادته،و استبدت بجميع سلطاته وتجاهلت تضحياته المادية والمعنوية أثناء الحرب العالمية الثانية في سبيل إحراز النصر من أجل قضية تحرير الشعوب والأفراد.وفي نفس المدخل وصفت المذكرة العلاقة بين المخزن والإقامة العامة بالتوتر الشديد بسبب التداخل في السلطات،و ما قامت به هذه المؤسسة من دور منذ نزول الحلفاء في المغرب في 08نوفمبر 1942 إلى غاية خطاب طنجة في 10 أفريل 1947، مرورا ببيان الاستقلال في جانفي1944.وقد أدى هذا الوضع إلى حالة عامة من الاستياء السياسي العام والدائم قد يؤدي في أي وقت إلى التطاحن الشامل بين الطرفين،لأن مواصلة العمل بنظام الحماية،أو محاولة تجديده بصيغ أخرى سيزيد في تعقيد الوضع المغربي أكثر مما هو عليه [30].

وتضمنت المذكرة حلولا سياسية للأزمة المغربية في الآجال القريبة و البعيدة،التي كانت مستوحاة من الهدف العام للحزب المتمثل في"العمل بكل ما يستطيع من وسائل في سبيل إقرار ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية لفائدة الشعب المغربي،واستعادة السيادة المغربية بصورة نهائية،و تحقيق استقلال

الوطن في إطار وحدته الترابية والسياسية في ظل ملكية دستورية"[31].

ولم تكتف المذكرة بطرح تصور نظري لحل المشكلة المغربية،فقد قدمت حلولا بالاعتماد على أجرأة الفعل السياسي بإجراء مفاوضات بين الطرفين تؤدي إلى الدخول في مرحلة انتقالية لمدة سنتين تسمح للمغرب باجتياز نظام الحماية،مع الحفاظ على خصوصية العلاقات المغربية الفرنسية عبر اتفاق صداقة كبديل لمعاهدة الحماية.وبتعبير آخر فإن هذه المرحلة الانتقالية ضرورية من أجل القيام بإصلاحات دستورية عميقة و ضرورية تشرف عليها حكومة وطنية مغربية مؤقتة متمتعة بثقة الأمة والملك لها كامل حرية التصرف،تضطلع بقيادة المغرب في هذه الظروف الانتقالية عن طريق الدستور،و تتمثل أهم مهامها فيما يلي:

• القيام بإصلاحات شاملة في جميع ميادين الحياة المغربية،مع إعطاء الجانب السياسي سياسية أولوية خاصة.

• مغربة الإدارة بجميع مستوياتها،بنقل مختلف المهام و المسؤوليات تدريجيا من الموظفين الفرنسيين إلى إطارات مغربية يتم تكوينها لهذا الغرض.

• إعادة تنظيم الجيش والشرطة المغربية بالتعاون مع الكفاءات الفرنسية في شكل بعثات فنية خاصة تتكفل بتنسيق الدفاع المشترك في حالة حدوث أي تهديد لإحدى الدولتين.

- حفظ مصالح الفرنسيين و الأجانب الذين يعيشون في المغرب.

ومن ضمن الصلاحيات الأساسية لهذه الحكومة تنصيب مجلس وطني تأسيسي يمثل الرأي العام المغربي يقوم بمهمة أساسية بوضع دستور يضمن ما يلي:

- النظام الملكي الدستوري للمغرب الحر والمستقل.
- تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل فيما بينها.
- المساواة لسائر المغاربة أمام القانون.
- الحريات الفردية،وعدم المساس بحرمة المسكن والمراسلة والملكية الفردية والعمومية.
- ضمان حرية الرأي والاجتماع والجمعيات وحرية الصحافة والنشر ويمنع الرقابة الوقائية للمطبوعات قبل صدورها في الظروف العادية.

و يكفل الدستور مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

- الإسلام دين الدولة والشعب المغربي،وكل المؤسسات الرسمية.
- ترسيم اللغة العربية،كلغة المغرب الوطنية و القومية.
- مبادئ الملكية الدستورية [2 3].

تضمنت المذكرة في المجال الخارجي ضرورة استرجاع المغرب لكامل هيئاته الدبلوماسية من أجل ممارسة السيادة الوطنية على المستوى الدولي،ووضع حد للاحتكار الفرنسي للدبلوماسية وللنشاط

القنصلي المغربي،ونصت في نفس الوقت على ضرورة التشاور بين الحكومتين المغربية والفرنسية في كل القضايا الخارجية و ذلك لتدعيم المعاهدة المستقبلية مع فرنسا التي ستحل محل معاهدة الحماية،إلا أن هذا لا يجب أن يشكل تناقضا أو تصادما مع انتماء الأمة المغربية للعالم العربي الإسلامي الذي يفرض عليها تضامنا مع قضاياه حتى وإن تضاربت مع مصالح فرنسا.وفي نهاية هذه المذكرة،طرح الحزب الطبيعة الظرفية لهذه المذكرة،فاعتبرها برنامجا تضمن أسس العمل المستعجل،واشتمل على مقترحات عملية،تطرح المسألة المغربية من جديد على البساط في وضوح و صراحة واعتبر نفسه مستعدا لتحمل مسؤولياته والاضطلاع بأعباء إدارة الشؤون العامة،تحت إشراف المؤسسة المخزنية [3 3].

لقد تضمنت مذكرة 23سبتمبر 1947 مجموعة من المبادئ الأساسية شكلت مدخلات أساسية بالنسبة لحزب الشورى و الاستقلال من أجل حل المشكلة المغربية تتمثل فيما يلي :

•ضرورة إلغاء نظام الحماية والاعتراف باستقلال المغرب عن طريق معاهدة جديد.

•التأكيد على مبدأ تبناه الحزب بين سنتي1947 و1951 يعتمد على حل المشكلة المغربية عن الطريق الحوار الفرنسي المغربي وإلغاء أي إمكانية لتدويلها سواء عن طريق المنابر الدولية والإقليمية أو عن طريق التحكيم الدولي.

•التركيز على المرحلة الانتقالية كإجراء انتقالي يسمح بانتقال السيادة تدريجيا،وقد اعتبرها الحزب ضرورية حتى يتمكن المغرب من التحكم من الممارسة السياسية المسؤولة في الداخل عن طريق الدستور وفي الخارج باسترجاع شخصيته الدولية،وتوقيف مناورات الإقامة العامة.

•رفض الإصلاحات الفرنسية المبرمجة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،وتقديم بديل عنها تميز بكونه معتدلا جعل من الدولة الحامية الغائب الحاضر،غيابها يترجم بعدم تدخلها في تشكيل الحكومة،و في تنصيب مختلف المؤسسات السياسية،وفي تسيير مختلف الشؤون المغربية العامة،وحضورها يظهر في تعهدها بمساعدة الشعب المغربي و دعمه لها من أجل بناء وتنظيم دولة عصرية ذات نظام ديمقراطي بسيادة كاملة غير منقوصة [34].

الاستقلال و الدستور:

تكمن أهمية مذكرة 23سبتمبر1947في العلاقة الجدلية التي وضعت بين مطلبي الاستقلال والدستور من خلال خطة تقتضي وضع حد لعقد الحماية شكلا ومضمونا،ووضع اتفاقية جديدة و مؤقتة مهمتها تنظيم مرحلة انتقالية محدودة زمنيا،و يتم فيها تحديد الإجراءات القانونية لإبطال مفعول عقد الحماية وتنظيم العلاقة بين المغرب المستقل وفرنسا بصيغة تحمي مصالح الطرفين.ويعتبر هذا حلا وسطا لتجاوز صعوبة الوصول إلى اتفاق

بين نظام الحماية والمغرب حول الإلغاء الجذري لمعاهدة الحماية [35].

و يتم كذلك أثناء هذه المرحلة الانتقالية وضع الأسس السياسية والقانونية لتنظيم وهيكلة السلطة،و تنصيب مؤسساتها على أسس و قواعد دستورية تراعي مصالح الملكية والشعب عن طريق مطلب الدستور،الذي كان بندا رئيسيا للمذكرة،كقاعدة سياسية و قانونية لوضع مبادئ وأسس قيام الدولة الحديثة،و كمرجع لحل الخلافات والإشكالات السياسية بين مختلف الأطراف السياسية.و لذلك أقام الحزب،من خلال هذه المذكرة علاقة عضوية بين الاستقلال والدستور لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر.ويعتبر هذا من أهم مظاهر ممارسته السياسية المطلبية بعد الحرب العالمية الثانية منذ صدور وثيقة "ميثاق الاستقلال القومي" في جويلية1946،لتتجلى بشكل واضح في هذه المذكرة التي عكست نظرة الحزب إلى الدستور،لقد إعتبره الوسيلة الرئيسية للتحرر من الاستبداد سواء الذي يفرضه طرف خارجي كما هو الحال بالنسبة للحماية،أو الذي يمارسه طرف داخلي وطني.و بدون هذا لا يمكن أن يكون هناك حلا للمشكلة المغربية العامة على أساس الحرية والعدالة والرقي والعزة،و بهذا أصبح حزب الشورى والاستقلال حركة تحررية بمضمون بنائي لدولة عصرية بتمسكها بالدستور كحل ضروري للمجتمع المغربي قبل وبعد الاستقلال و في جميع

الحالات [36].و لم تأت الوثائق المرجعية للحزب بعد هذا التاريخ سوى لتؤكد على هذا الخط السياسي مثلما هو الحال في "ميثاق المبادئ والوسائل"لسنة 1950، و"ميثاق طنجة"لسنة 1951 [37].

لقد ارتكزت التصورات السياسية لحزب الشورى و الاستقلال على ثنائية "التخلص من الحماية و ترسيم الديمقراطية" أو"الاستقلال و الدستور" في آن واحد.وأصبح بهذا الطرح حركة تحررية متميزة على المستوى المغاربي التي تبنت تصورا سياسيا متكاملا تضمن التحرر من نظام الحماية و بناء المجتمع المغربي في آن واحد بمعادلة "الشورى و الاستقلال".وهذا السبق ليس من حيث الطرح النظري فقط،بل حتى من حيث الجانب الإجرائي التطبيقي.فقد اعتبر أن القضية الوطنية تتكون من طرفين هما الداخلي و الخارجي،أو التحرر و بناء الدولة العصرية، ويمكن حلها(القضية الوطنية)من خلال خطة واحدة،ولا يتعارض ذلك مع المبدأ التحرري ولذلك فإن تسميته التي تضمنت مصطلحي "الشورى والاستقلال"لم تكن صدفة أو مجرد لائحة سياسية،أو مسألة اعتباطية،بل كانت تعبيرا عن الانتقال إلى مستوى آخر من التفكير والعمل السياسي بالنسبة لهذا الحزب.إلا أنه يجب الإشارة أن استعماله لمصطلح"الشورى"لم يكن مرتبطا بمرجعيته التاريخية الإسلامية،لأن المضمون السياسي لهذا المصطلح بالنسبة له كان غربيا ليبراليا من حيث المضمون وحتى من حيث الشكل من خلال الهياكل الدستورية الغربية [38].

ولئن كانت المطالبة بالدستور لشعب ما زال لا يملك قراره السياسي بعد يعد أمرا غير متطابق مع معايير التحرر،فان الحزب أصر على هذا الربط واعتبره ضرورة سياسية تحررية تفرضها مقتضيات النهضة الشاملة [39].فبالنسبة له لا يمكن تصور حياة أية أمة بدون دستور،فهو"النظام الذاتي والقانون الأساسي الذي به ينتظم أمر الأمة والدولة والفرد والجماعة والحاكم والمحكوم والراعي والرعية" [40]،وأمر ضروري للنهضة العامة وتنظيم شؤون الأمة المغربية،و من أجل حل القضية المغربية رأى الحزب أنه بالضرورة يجب حل مشكلتين اثنتين إحداهما داخلية والأخرى خارجية،فالداخلية طرفاها الحاكم والمحكوم وسببها الاستبداد والحكم المطلق وعلاجها الحرية والحكم النيابي،أو بما سماه هو بالشورى التي يعني بها الديمقراطية أما الخارجية فيتم حلها بإنهاء الحماية والاستعمار و إلغاء كل أشكال الامتيازات [41] .

وظهر الربط بين الديمقراطية والاستقلال في خطاب الحزب على أنه ضرورة،لا يمكن الفصل بينهما معتبرا الاستقلال هدفا رئيسيا للحركة الوطنية المغربية،و السبيل إليه هو الدستور،خاصة إذا طلب من المغاربة عما حضروه للاستقلال أي لبناء الدولة العصرية [42].و لم يتردد الحزب في الاستشهاد بدول أخرى سارت في مثل هذا المسار و حققت بعض النتائج،حسب رأيه،فقد اعتبر زعيم حزب الوفد سعد زغلول في مصر جعل من مطلب الدستور بندا

رئيسيا لمطالبه و وسيلة لحل المسألة السياسية بين مصر وبريطانيا [43]،ولم يشترط في نضاله جلاء بريطانيا عن مصر كشرط للتفاوض معها،والنتيجة أنها دولة مستقلة ذات سيادة ولها دستور و برلمان،وجيش وطني،و تمثيل دبلوماسي في الخارج وعضو في هيئة الأمم المتحدة" [44].و قد بقيت التجربة الدستورية المصرية في عهد الحماية البريطانية نموذجا له.و لطالما شكلت النهضة المصرية بالنسبة للمغاربة،بما فيهم العائلة الملكية،مصدر الهام سياسي و اجتماعي و جاء ذكرها في العديد من المرات كمثل يجب أن يحتدى به [45].

وللتأكيد على الترابط بين الدستور و الاستقلال اعتبرهما الحزب توأمين لا يمكن الفصل بينهما،ولا قيام لأحد منهما دون الآخر.وحتى مضمون الحكم المخزني أثناء فترة الحماية ربطه الحزب بمدى ممارسة هذه المؤسسة لصلاحياتها الدستورية المغتصبة من طرف سلطات نظام الحماية، فإذا كان الشعب المغربي يحتفل في 18نوفمبر من كل سنة"بعيد العرش" [46]ويستمع فيه إلى خطاب السلطان،فإن التسمية الحقيقية لهذه المناسبة هي"خطاب عيد العرش"وليس "بخطاب العرش" [47] لعدم ممارسة هذا الأخير الحكم بصورة فعلية ،فلا يوجد لا دستور ولا برلمان ولا ديمقراطية،و هو وضع كان نظام الحماية يريد إطالة فترته [48].

شارك حزب الشورى و الاستقلال في المفاوضات الفرنسية المغربية حول الاستقلال سنة 1955 و جعل من الدستور مسألة ذات أولوية إستراتجية،معتبرا الاستقلال حلا طبيعيا وحتميا للمشكلة المغربية خارجيا،و لكن يجب بالموازاة الشروع في حل جانبها الداخلي بالدستور والديمقراطية، فالتحرير بالنسبة له عملة ذات وجهين: واحد داخلي و الثاني خارجي وبدون ذلك فلا حل للأزمة المغربية على أساس الحرية و العدالة و الرقي و العز."فمغرب الغد"بالنسبة للحزب لا يجب أن يتحرر من الأجنبي فقط،و لكن من كل أشكال التسلط،ولذلك سارع مباشرة بعد الاستقلال للمطالبة بوضع دستور للمغرب لإصلاح الشؤون الداخلية واستعادة المكانة الرائدة بين الأمم.و قد كلفه ذلك الكثير من التضحيات .

على عكس ما كان منتظرا كموقع لحزب الشورى والاستقلال في المغرب بعد الاستقلال في سياق تموضع القوى الوطنية المغربية في الخريطة السياسية للمغرب فإن تطور الإحداث أثبت أنه تعرض لأشرس اضطهاد وأخطر عنف سياسي في تاريخ المغرب المعاصر،حيث تحول مناضلوه وقادته إلى عرضة للاضطهاد النفسي تارة والاختطاف والاغتيال تارة أخرى [49].بالإضافة إلى ما عرفه من تفكك داخلي بفعل عدد من الهزات تميزت بها الحياة السياسية في المغرب لم ينج منها حتى حزب الاستقلال [50].و لم يستطع محمد حسن الوزاني توقيف النزيف الذي أصاب الحزب ثلاث سنوات بعد

الاستقلال،رغم تصميمه على إعادة النظر في معايير اختيار كوادره [51]. و في مطلع الستينات،و بعد مرور أربع عشرة سنة من عمر حزب الشورى والاستقلال ظهر الوزاني وكأنه بقدر ما فشل في تجسيد رؤيته السياسية أثناء فترة الحماية لم يستطع كذلك القيام بذلك بعد الاستقلال و لم يظهر أي أثر لعمره النضالي الذي قارب الثلث قرن آنذاك.أو أن حركته كانت سابقة لأوانها كعادة الحركات النخبوية في العام العربي والإسلامي باختلاف توجهاتها التي بقدر ما عانت أثناء مرحلة الكفاح التحرري كانت كذلك محل استبداد من طرف الأنظمة الوطنية لما بعد الاستقلال التي ساهمت هي الأخرى في محاربة هذه المشاريع.و قد أدى ذلك إلى القضاء على بعض فرص نهضة هذه الشعوب.

خاتمة:

لقد كان مشروع حزب الشورى و الاستقلال متميزا عن غيره من المشاريع السياسية التحررية في المغرب، و حتى في باقي الأقطار العربية، بكونه كان منفتحا على الحداثة السياسية والديمقراطية الغربية،حيث استمد أفكاره من الإنتاج الفكري السياسي الغربي محاولا تطعيمها و توجيهها بما يخدم البعد التاريخي والحضاري للمجتمع المغربي،و ذلك من أجل عصرنة المؤسسات السياسية المغربية بما يحقق"ثورة الاستقلال وثورة الديمقراطية" على حد تعبير عبد الهادي بوطالب الذي كان أحد الأقطاب الشوريين

.و"إسعاد الشعب المغربي داخل بلاده بالاستقلال والديمقراطية..."على حد تعبير زعيمه محمد حسن الوزاني عشية الاستقلال.و لكن إذا كان تحقيق الاستقلال قد عايشه الشوريون بمعاناة وتضحية،فإن لهم مع الديمقراطية في المغرب المستقل جروحا قد يصعب تضميدها،و تلك قصة أخرى [52].

الهوامش

[1] – مقارنة مع التشكيلات السياسية الأخرى،يعتبر الجناح الأكثر انفتاحا على الحداثة السياسية بمنظورها الغربي،ومن أكبر المدافعين عن نظام سياسي دستوري مستوحى من الإيديولوجية الليبرالية عن طريق عصرنة المؤسسات السياسية الموروثة عن مرحلة ما قبل الحماية.ويبدو أن زعيم الحزب و منظره محمد حسن الوزاني تبنى هذه الرؤية من خلال تأثره الكبير بالمفكر الفرنسي شارل بروك ديبون وايت Charles brook dupont white 1807- 1878 و تجلى ذلك في ترجمته أثناء تواجده بالمنفى لكتابه المشهور:*L'individu et l'état* الصادر سنة 1857. إلى:حرية الفرد و سلطات الدولة الذي أصدرته مؤسسة محمد حسن الوزاني سنة1986 في إطار سلسلة دراسات و تأملات.

[2] - *El-houari Setta, Mohamed Hassan Ouazzani (1910-1978), l'homme politique sa pensée et son action politique marocaine moderne, faculté de droit et de science politique d'Aix-Marseille III, institut d'études politiques d'Aix-en-Provence, 1995, p11.*

[3] – ابتدءا من مطلع سنة 1937 دخلت كتلة العمل المغربي في أزمة سياسية و انقسمت إلى تيارين متناقضين هما:الحركة القومية المغربية بقيادة محمد حسن الوزاني الذي حافظ على جريدة"عمل الشعب" الناطقة بالفرنسية كمنبر صحفي لها،و في31 أوت1937 أصدر جريدة"الدفاع" الناطقة باللغة العربية.والحزب الوطني لتحقيق المطالب بقيادة علال الفاسي مع إصدار صحيفتي"العمل الشعبي" بالفرنسية و"الأطلس" بالعربية.

[4] – تمثل ذلك بشكل أساسي في حزب الاستقلال الذي تأسس سنة 1944 الذي امتدادا للحزب الوطني لتحقيق المطالب.

[5] -*July,Pierre,Une République pour un Roi éd, Fayard.(Collections les grandes études contemporaines) .Paris, 1974, p 178*

[6] – صرح علال الفاسي في إحدى خطبه بعد الاستقلال في مدينة طنجة أنه"ليس في المغرب من قوة إلا قوات ثلاث:أولها حزب الاستقلال،و ثانيها قوة جيش التحرير،و ثالثها

قوة القصر،و إذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب و إليه،كانت هنا في المغرب قوتان لا ثالث لهما هما قوة حزب الاستقلال و قوة القصر أو العرش". أنظر : المهدي المومني التجكاني ،دار بريشة أو قصة مختطف،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1987 ص30

7 - *Rèzette, Robert, Les Partis politiques Marocains, Libraire Armand colin, Paris, 1955, p 66*

8 – عنوان دراسة قام بها أحمد رداد تحت عنوان "من مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية"،مطبعة سلا،1990.بالإضافة إلى دراسة أخرى في نفس السياق مثل التي قام بها المهدي المومني التجكاني تحت عنوان "دار بريشة أو قصة مختطف".

9- حسن الصفار، حزب الإصلاح الوطني1936- 1956،منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،مطبعة الرسالة،الرباط، 2006 ص.12

10 – صدر في 16 ماي 1930و كان يهدف إلى تقسيم المجتمع المغربي و ضربه في وحدته و قد أدى إلى موجة احتجاج شعبية واسعة انطلقت من المساجد بتلاوة دعاءا انتشر في كامل أنحاء المغرب و هو:*اللهم يا لطيف نسألك اللطف بما جرت به المقادير،و لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر.*

11 – في سنة1934قام الوطنيون المغاربة بمبادرة سياسية تمثلت في لائحة مطالب تعرف بـ"مخطط المطالب المغربية"أو"مطالب الشعب المغربي"،وتتكون هذه الوثيقة من134 صفحة،طبعت في القاهرة،و أنيطت مهمة تقديمها للمراجع العليا في كل من الرباط و باريس يوم فاتح ديسمبر من سنة1934 إلى عشرة وطنيين من الشمال و الجنوب موزعين بين ثلاثة وفود. و في 9 ديسمبر 1934 . و تضمنت مطالبها حزمة الإصلاحات التي يجب على سلطة الحماية و باريس القيام بها حتى تتماشى مع مبادئ معاهدة 1912،و شملت هذه الإصلاحات كل الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء تم تدعيم هذه المطالب من طرف الحركة الوطنية في الشمال بعريضة تم توجيها إلى السلطان المغربي جاء فيها أن الكتلة الوطنية في الشمال تعبر عن تضامنها الكلي مع هذه

المطالب،أنظر:محمد حسن الوزاني ،مذكرات حياة وجهاد،التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية،ج04،حركة المطالب والدعوة إليها،1934- 1936، مؤسسة محمد حسن الوزاني، فاس،1985،ص91.

[12]- اختلفت المطالب المستعجلة لأكتوبر 1936 عن وثيقة "مطالب الشعب المغربي" لـ ديسمبر 1934 في كون الأولى ركزت على الحريات الديمقراطية مثل، الصحافة و الطباعة و الاجتماع و التعليم و التمثيل النيابي و الحركة في الداخل و السفر إلى الخارج والاعتراف بالحق النقابي و العفو عن جميع المنفيين و المساجين السياسيين منذ إعلان الحماية .أنظر،

Madani Mohamed, le mouvement national et la question constitutionnelle au Maroc (1930-1962), Faculté de sciences juridiques, économiques et sociales, Rabat, 1982,p 47.

[13]- عرفت الحركة الوطنية المغربية ابتداء من جويلية1932محطة هامة في نضالها التحرري بإصدارها لـ مجلة"مغرب *Maghreb*". و إن كانت هذه المحطة تعبيرا عن اهتمام اليسار الفرنسي بقضايا الشعوب المستعمرة بشكل عام فإنها كانت بالنسبة للحركة الوطنية المغربية نقلة نوعية في مسارها ونتيجة من نتائج تفاعل الشباب المغربي مع هذا التيار في الحي اللاتيني في باريس. فأثناء الاحتجاج على الظهير البربري تعرف هؤلاء الشباب على"روبير جان لونكي" ثم توثقت وتعززت هذه العلاقة في باريس بعد التقاء عدد منهم به من جديد في باريس،وأدى كل هذا إلى ميلاد مجلة "مغرب *Maghreb*" كمنبر صحفي اهتم بقضايا المغرب،وبالرغم من الاختلافات الواردة حول ظروف إصدار هذه المجلة،فقد كان لها دورا حاسما في طرح قضايا المغرب أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي،بحيث استطاعت التعريف بالواقع الاستعماري في المغرب وكشفت التجاوزات التي كانت تقوم بها السياسة الاستعمارية،وساهمت في نضج الحركة الوطنية وتنظيمها وهيكلتها،واستطاعت صياغة لائحة مطالب خاصة بالشعب المغربي تكرر طرحها كمواضيع في صفحاتها من تاريخ صدورها سنة1932إلى غاية توقفها في 1935 تمثلت أهم محاورها في محاربة الظهير البربري وإظهار خطورته على وحدة المغرب الثقافية

والترابية،ومواجهة سياسة التعليم الفرنسية في المغرب المبنية على التمييز بين الفرنسيين و المغاربة،مقاومة التبشير المسيحي الذي كان يتوغل في جبال الأطلس بصفة خاصة،وكشف ظلم الإدارة الاستعمارية وتعسفها اتجاه الشعب المغربي على جميع المستويات (العدالة، الضرائب، أعمال السخرة). أنظر :

Tlili Bachir, Le Mouvement national marocain à La veille de la deuxième guerre mondiale (1932-1937),in, les mouvements politiques et sociaux dans les années 1930,Acte du troisième séminaire sur l'histoire du mouvement national 17,18et 19 mai 1985,pp15-111.

14 – سياسي يساري فرنسي حفيد كارل ماركس و ابن "جاك لونغي" من مسيري الحزب الاشتراكي الفرنسي ،محامي اهتم في كتاباته بالقضايا الاستعمارية،و قد زار المغرب للدفاع عن أحد الوطنين في مدينة الرباط المسمى أحمد الجبلي العيدوني الذي اعتقلته السلطات الاستعمارية بتهمة توزيع مناشير تحريضية و مراسلة الملوك و الرؤساء لفضح السياسة البربرية،ومنذ ذلك الحين توثقت علاقته مع الوطنيين المغاربة،و أصبح من أهم المنابر الخارجية و الفرنسية على وجه الخصوص للدفاع عن هذه القضية إلى غاية الاستقلال،و حتى فيما بعده،و في سنة 1956 كان في الجزائر مدافعا عن مناضلي جبهة التحرير الوطني،و في سنة 1965 محاميا عن الطرف المدني في قضية بن بركة، صاحب المؤلف المشهور" *Karl Marx ,mon arrière-grand-père*" الذي ترجم إلى عد لغات،توفي سنة1987 بباريس.

15 – في أوت1933عينت فرنسا"هنري بونسو"مقيما عاما جديدا في المغرب الذي قام بتخفيف الجو العام للحماية،مما دفع بالشباب المغربي إلى القيام بخطوة ميدانية جريئة تمثلت في إصدار جريدة أسبوعية من مدينة فاس باللغة الفرنسية تحت عنوان"عمل الشعب" هويتها "الدفاع عن المصالح المغربية" متخذة من مقولتين للزعيم الوطني المصري"سعد زغلول"حول حرية الصحافة شعارين لها.وفي أول عدد لها حددت"عمل الشعب"خطها الافتتاحي "بأنها تعبير عن الشباب المغربي الذي يستمد النهضة من التقدم بالسلم والعمل والتعليم و الحرية، و الدفاع عن القضية المغربية على أساس تفاهم عادل بين المغاربة والفرنسيين في إطار(الحضارة العربية الإسلامية).و قد استطاعت "عمل الشعب" خلال فترة صدورها من أوت1933 إلى ماي1934 أن تتحول إلى تيار وطني متكامل

دافع عن المصالح المادية والمعنوية للشعب المغربي من خلال عدة مقالات هامة جدا في الكثير من أعدادها مثل:الحريات الديمقراطية والسياسة البربرية،و إصلاح التعليم و الفلاحة والعدالة والمساواة بين الفرنسيين والمغاربة ومسألة تعايش اليهود والمسلمين في المغرب ومواضيع أخرى تمحورت كلها حول المشاكل الداخلية للبلاد والعلاقات الفرنسية المغربية.ورغم أن صدورها كان باللغة الفرنسية إجباريا لا اختياريا،مما جعل عدد قرائها محدودا،فقد ظهر تأثيرها على تطور الحركة الوطنية بإخراجها من وضع الاحتجاج السلبي إلى طور الاحتجاج الإيجابي كما أدى دورها الوطني إلى تحولها كهدف للصحف الاستعمارية في كامل شمال أفريقيا التي اعتبرتها أداة لتحطيم النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة و في 11ماي1934 تم توقيفها نهائيا وهي في عددها الأربعين.أنظر: *Ouazzani, Mohamed Hassan, Combats d'un nationaliste marocain, Tome 1, (1930-1933),p13.*

[16]- اختلفت رواية كل من علال الفاسي و محمد حسن الوزاني حول هذا الانشقاق فبينما مر عليه علال الفاسي بشكل سطحي و لم يذكره إلا على أنه خلاف بسيط في كتابه "الحركات الاستقلالية في المغرب العربي" ذكره الوزاني بشكل جد مطول و اعتبره بداية مأساة بالنسبة للحركة الوطنية المغربية أثناء الحماية و حتى فيما بعدها ،ويقول أنه خلال سنة 1936 بدأت تظهر نزوات الأنانية و حب الزعامة من خلال معارضة رفقائه في الكتلة ذهابه إلى باريس لحضور مؤتمر الحزب الاشتراكي الفرنسي في ماي 1936 حتى لا يتحول إلى زعيم مغربي وحيد في باريس،كما عارضوا مشروع إصدار مجلة أو جريدة مغربية في باريس من طرفه، و عندما أرادت الكتلة التحول إلى حزب في مطلع سنة 1937،ظهرت كل هذه الاختلافات القديمة إلى السطح حول طبيعة القانون الداخلي للحزب،الذي أوكلت مهمة إنجازه إلى الوزاني ،و حول المناصب القيادية، و انتهى كل ذلك بما أصبح يعرف بتصدع الكتلة و ما ترتب عنه من نتائج. أنظر، محمد حسن الوزاني،مذكرات حياة و جهاد،التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية

المغربية،الجزء 05 ،ظهور الأحزاب و المطالبة بالاستقلال،1937- 1946/1،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1986،فاس،ص 13- 54.

[17] - نفي زعيم الحزب محمد حسن الوزاني إلى الصحراء ثم إلى جبال الأطلس من سنة 1937 على غاية سنة 1946.

[18] - شكل صدور لائحة الاستقلال في 11 جانفي 1944 منعرجا حاسما ومحطة حاسمة من محطات العمل الوطني المغربي منذ الثلاثينات بالنسبة"للحركة القومية" التي رفضت حل نفسها بنفسها والانخراط في الحركة الجديدة المسماة بـ"حزب الاستقلال"(اقتراح حزب الاستقلال) فإنها لم ترد أن تترك استحقاقا تاريخيا في مثل هذا الحجم يمر بدون أن تسجل وجودها فيه،ولذلك سارعت إلى استدراك الأمر و قدمت هي الأخرى عريضة الاستقلال"بتاريخ 13جانفي1944وحولت تسميتها إلى "الحركة القومية الاستقلالية"،و قامت بإرسالها إلى كل من السلطان محمد الخامس،والمقيم العام،والقنصل الأمريكي،والقنصل البريطاني،متضمنة نفس النقاط الأربع التي جاءت في وثيقة11جانفي1944 حتى لا يظهر خلاف في الصيغة بالرغم من الإنتقادات التي سجلها الشوريون عليها. و يعتبر البند الأول من هذه العريضة نقطة تحول بالنسبة للعرائض المقدمة سابقا منذ بداية إرهاصات العمل السياسي،نظرا لتضمنه المطالبة صراحة بـ"استقلال المغرب و وحدته الترابية تحت ظل السيادة السلطانية". أنظر معنينو ،الحاج أحمد ذكريات و مذكرات، الجزء الثالث 1938- 1946،مطبعة سبارطيل، طنجة ،1991.

[19] - عرفت العديد من المدن المغربية ما يعرف بأحداث الاستقلال التي بدأت في 14جانفي 1944 حيث وزعت في هذه المدن مناشير تدعو إلى "استقلال المغرب " فقد عرفت مدينة فاس ما يعرف بـ "باليومين المأساويين" عندما بدأت الأحداث بمظاهرات سلمية انطلقت من جامع القرويين إلا أنها تحولت إلى مذبحة ارتكبها الجنود السنغاليين في المدينة القديمة بقتل أكثر من ستين مغربيا و جرح أكثر من 100 مغربي بالإضافة إلى الحصار الذي ضرب على المدينة. فمنع عنها الماء و الكهرباء و قطع عنها التموين. و من أهم

نتائج هذه الأحداث محاكمة العديد من قادة الحركة الوطنية المغربية من بينهم أحمد بلافريج بتهمة الاتصال بالألمان ثم تم نفيه إلى جزيرة كورسيكا كما حوكم آخرون بالاتصال السري مع المصريين مثل أحمد مكوار و عبد العزيز بن إدريس و الهاشمي الفلالي.كما تم نفي محمد العربي العلوي إلى الصحراء و سجن آخرون مثل عبد الله إبراهيم و أبو بكر القادري و المهدي بن بركة و عبد الرحيم بوعبيد، من حزب الاستقلال و عبد الهادي شرايبي و رشيد الدرقاوي من الحركة القومية.

19- قضى الوزاني تسع سنوات في المنفى بالجنوب المغربي متنقلا بين عدة مناطق، مثل قلعة"أسا" و"أقا"و"تاكونيت" ثم "ايتزر" بجبال الأطلس،و قد قال بشأن هذه الفترة الصعبة من حياته بأنه يستطيع كتابة مؤلف عنها،أنظر،الحاج أحمد معنينو ،محمد حسن الوزاني ،تسع سنوات في المنفى،مطبعة الأنباء،1990،ص 10- 53.

[21]- أشار إلى ذلك كذلك المهدي بن بركة في كتابه الاختيار الثوري و قد كان بن بركة من زعماء حزب الاستقلال قبل انفصاله عنه و المساهمة في تأسيس حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 .أنظر،

Ben Barka Mahdi, Option révolutionnaire au Maroc ; éd, Maspero, paris, 1966p43.

[22] – الوزاني،عز العرب،حدثني والدي،المعركة من أجل الشورى والاستقلال 1946-1955،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس،1988 ص،17.

[23] – الوزاني،عزا لعرب،حدثني والدي،المعركة من أجل الشورى..... ص 90

[24]– الوزاني،عزا لعرب،حدثني والدي،المعركة من أجل الشورى..... ص 98

[25]–*plan d'action immédiate propose par le parti démocrate de l'indépendance pour résoudre le problème marocain, les partis politiques marocains, documents, Centre des Archives diplomatiques de Nantes (CADN),n1072, Nantes.*

[26]– هل المغرب على أبواب عهد جديد؟جريدة"الرأي العام"،العدد24،(24- 09- 1947)

[27] - الوزاني،عزا لعرب،حدثني والدي،المعركة من أجل الشورى..... ص 99

[28] - *plan d'action immédiate propose par le parti démocrate de l'indépendance ....op,cit*

[29] - الوزاني،عزا لعرب،حدثني والدي،المعركة من أجل الشورى..... ص 102

[30] - الوزاني،عزا لعرب،حدثني والدي،المعركة من أجل الشورى..... ص 110

[31] - *plan d'action immédiate propose par le parti démocrate de l'indépendance pour résoudre le problème marocain, les partis politiques marocains, documents, Centre des Archives diplomatiques de Nantes (CADN), n1072, Nantes*

- موقفنا السياسي من خلال مذكرة 23 سبتمبر 1947،جريدة "الرأي العام"،العدد 170[32]،(22 سبتمبر 1950).

- هل المغرب على أبواب عهد جديد،جريدة"الرأي العام"،العدد 24 ،(24 سبتمبر 1947[33])..

[34] - *El-houari Setta, Mohamed Hassan Ouazzani (1910-1978), ……op ,cit. 257*

[35] - *El-houari Setta, Mohamed Hassan Ouazzani (1910-1978), … op,cit p 260*

[36] - *Centre des Archives diplomatiques de Nantes (CADN),…op.cit.*

[37] - اعتبر الحزب أن حل الأزمة المغربية في هذه الفترة الحساسة من تاريخها يكمن في التحرك في اتجاهين،أولا بتدويلها المشروط والمحدود،وثانيا بتنسيق الموقف النضالي مع بقية الأحزاب المغربية في الشمال والجنوب.ففيما يخص الأول فقد قام الشوريون ابتداء من سنة 1951 بنشاط مكثف في مختلف الأروقة الدولية والإقليمية للبحث عن دعم إنساني و قومي لها،أما الثاني فقد ظهر في انخراطه ومساهمته في المبادرة التي تمت بمدينة طنجة بتاريخ 09أفريل1951تحت رعاية الجامعة العربية،حيث اتحدت الأحزاب المغربية الأربعة الرئيسية(حزب الشورى والاستقلال وحزب الاستقلال من المنطقة السلطانية،وحزب الإصلاح و حزب الوحدة المغربية من المنطقة الخليفية)في تنظيم موحد تحت اسم"الجبهة الوطنية"،التي تبنت وثيقة سياسية باسم"ميثاق طنجة" تضمنت

مجموعة من البنود تمثلت في الكفاح في سبيل الاستقلال الكامل،و وحدة المغرب الترابية،و رفض أية مفاوضة مع نظام الحماية في الشمال و الجنوب قبل إعلان الاستقلال،و رفض أي اندماج في الإتحاد الفرنسي،و التعاون مع الجامعة العربية،و رفض أي تعاون مع الشيوعيين المغاربة

- الوزاني،محمد حسن،في الدستور و البرلمان،مؤسسة محمد حسن الوزاني،فاس، 1986، ص 15[38]

[39]- فصل الخطاب،جريدة"الرأي العام"،العدد178،(01- 12- 1950).

[40]- إنما حياة كل أمة بالدستور الذي نطالب به للمغرب و شعبه،جريدة"الرأي العام"،العدد11،(25- 06- 1947).

[41]- في سبيل الدستور،جريدة"الرأي العام"،العدد18،(20- 08- 1947).

[42]- استقلال وديمقراطية،جريدة"الرأي العام"،العدد261،(19- 11- 1955).

[43]- جهاد مصر في سبيل الاستقلال،جريدة" الرأي العام"العدد35(17- 12- 1947).

[44]- هذه مصر فأين المغرب؟جريدة"الرأي العام"،العدد37،(31- 12- 1947).

[45]-أثناء الزيارة التاريخية لمحمد الخامس لمدينة طنجة في 09أفريل1947 اعتبرت الأميرة عائشة من خلال كلمة لها من ضمن ما ذكرته فيها ما يلي".مصر هذا البلد الشقيق،الوطن الثاني لكل العرب،هذه مصر الحبيبة،تستطيع أن تعتبر نفسها وبشرف بأنها قائدة الشعوب العربية،ورائدتهم نحو مستقبلهم الكبير و نصرهم الأكيد..."و قد تأسفت كثيرا سنة 1964عن هذا التصريح أنظر :

Spillmann, Georges ,Du protectorat a l'indépendance ,Maroc 1912-1955, Libraire ,Plon, Paris 1967.p 89.

[46]- قام محمد حسن الوزاني بتحويل الزيارة السنوية التي يقوم بها السلطان المغربي لمدينة فاس إلى حدث وطني شعبي باستقبال الملك محمد الخامس يوم 08 ماي 1934 بشكل خاص،بحيث نظم له استقبال شعبي كبير للتعبير على أنه رمز للشعب المغربي حتى أن السلطات الفرنسية فقدت السيطرة على الموقف بعد تحول الاحتفال إلى مظاهرة

أبرزت مظاهر العداوة بتمزيق الراية الفرنسية،و لتفادي استغلال موسع لهذه الزيارة قامت الإقامة العامة بقطعها ومطالبة الملك بالعودة إلى الرباط،وتوقيف إصدار جريدة"عمل الشعب"التي اظهرت صورة الملك و ولي العهد في الصفحة الأولى.

[47]- فصل الخطاب،جريدة"الرأي العام"،العدد178،(01- 12- 1950)

[48] - فصل الخطاب،جريدة"الرأي العام"،العدد178،(01- 12- 1950)

[49]- التجكاني ،المهدي المومني ،دار بريشة أو قصة مختطف،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1987.

[50]- تميزت سنة 1959 بزلزال أصاب الخريطة الحزبية في المغرب بتصدع كبير أصاب كل من حزب الاستقلال و حزب الشورى و الاستقلال و قد كان من أهم نتائج هذا الزلزال ظهور حزب:الإتحاد الشعبي للقوات الشعبية بقيادة عبد الله إبراهيم

- آشفورد، دوجلاس آي،التطورات السياسية في المملكة المغربية،ترجمه عائدة سليمان،

[51]عارف دار الكتاب،الدار البيضاء،1964،ص 399

[52]-ظهر ذلك بشكل جلي في الدراسة التي قام بها أحمد رداد تحت عنوان "من مظاهر التعذيب الحزبي أو دار بريشة الثانية"،مطبعة سلا،1990.بالإضافة إلى دراسة أخرى قام بها المهدي المومني التجكاني تحت عنوان "دابريشة أو قصة مختطف"،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء،1987